والمسلم كبد السيف شيني مع زيادة قال الدماميني واذ ب ان كان حالا على
تقدير قده فلا اشكال او عطفا على الصلة فارتباط الصلة المعطوفة
بعود الضمير منها على النبي بالمضافة الى ضمير الموصول مع انه
يمكن جعل الصلة مجموع الجملتين فيكفي ضمير بيبه
في الربط لان مجموعها جملة واحدة اه باختصار وتعقب ذلك
ابي الاعطا المذكور وقوله عن النفي متعلق بانتفاء وتجرد خلوه
من التوبيخ والانكار وفوات النقض العبارة بما لا يخفى فاهذه
لسلمى وهي زوجته وقوله الذي لاقاه امثالي يعني الموت
وام تحتمل الانتفاء فيكون المطلوب بها وبام التعيين والانقطاع
فتكون امنقطعا عن الاستفهام عن عدم الصدر الخ
الاستفهام عن الصدر دماميني اما اذا قصد بالاستفهام
اي مولا اذا المجموع هو السؤال على التمني على المذهب
الاتي تقرير الاستفهام اي بالهمزة التي للاستفهام باعتبار كان
والا فالان قد استفيد منها الاستفهام كما انتج النفي عن الافادة الرودان
فيراب اي يصلح منصوب في جواب التمني اثاث اخرت
بمنزلة اتمني فلا صدر لها اي الا لفظا ولا تقدير اكما قاله الدماميني
كما ان اتمني كذلك اذ لا صدر للفعل وذكر فيه الرودان باب
كونها بمنزلة اتمني ان اوجب ان لا يكون لها جواب وجب ايضا ان لا
يكون لها اسم فانه اتمني كما لا صدر للاسم وذكر بالطرق فالحق انها ان اريد
بانه لا صدر لها انها تجر فلا يدخل ولا ينكر فتسلم والا فتسليط التمني على مجرد الاسم
دون معنى فيه فلم يتجه الى غير فلا يرد قوله والا فتسليط الخ وان اريد ان الاكا
كلام تام والاسم هنا عبارة عن المفعول به والتمني له مفعول به تلا يرد قوله ان
اوجب كونها بمنزلة اتمني الخ
قوله لا العقل والمعقول انما هو تمني المعنى في الاسم فيلزم
كون ذكر اتمني غراه وقد يقال كما حصلت الفايدة
بقولك اتمني ما حصلت

وخالفها المازني والمبرد فجعلاها كالمجردة من التمرض والتنذلا
بالبيتان مستطاع اما خبر للاول وصفة لاسمها ورفع مراعاة لمحل
لامع كلمها والخبر على هذا محذوف اي راجع وعليا فرجوعه نايب
فاعل مستطاع وابا كان يبطل المذهب الاول ولا يحتاج اليه
للمازني والمبرد خبر الاي حتى يمنع قول الخليل ويبقى لا
خبر لها وقوله او صفة اي حتى يمنع قولها لا يجوز مراعاة محلها
مع اسمها ففي كلامه لف ونشر مرتب ورجوعه فاعل اي يأتي
فاعل والجملة صفة ثانية اي في محل نصب اتباعا لمحل اسم لا
المفرد او للفظة لما مر من حركة البنائية حركت الاعراب في
عروضها بعروض لا وزوالها بزوالها فكانها عاملة لما قال الشمني
وما ذكر من كون الجملة صفة ثانية يشكل عليه ما صرح به
الرضي في المنادى ان الموصوف بالجملة من اي المضاف
وحينئذ فلو كان من الموصوف بالجملة لوجب نصبه الا ان يخرج عما
ما اجاز المص من ترك تنوين اي المضاف مع اعرابه
اهـ او يقال هو من وصف المنفي لا من نفي الموصوف
فيكون الوصف متاخرا عن النفا كما يقال في صورة النداء من وصف
المنادى لا من نداء الموصوف وهذا الاشكال وارد على كلام
المازني والمبرد لان جملة ولي صفة لهر كما نبه عليه الرضي بقوله
صفة ثابتة وبيأتي في باب النداء جواز جعل نحو يا جليما
لا يحلم من المعرد وجعل من اي المضاف هذا وذكر
الرودان في كون مستطاع رجوعه صفة ثانية بانه مما ذكر
مقتضى العقل لاذ لا يتفكر غافل تامل في ان المتمني انما هو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)